



مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا

ضحى الغناي طلاق نصر
sajaalghdafi.98@gmail.com

د. أشرف سالم عبد الكافي
dr.abdulkafie71@gmail.com

كلية الاقتصاد/ جامعة سرت/ ليبيا

الكلمات المفتاحية:

الاحتيال، القضائية، المالي، المحاسبة، المقومات.

الملخص

تتلخص مشكلة الدراسة في معرفة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا، وبذلك هدفت الدراسة لمعرفة مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية، وأيضاً مدى توفر المهارات والخبرات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان كوسيلة لجمع البيانات الأولية والمتعلقة بموضوع الدراسة ومن ثم تفرغها، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات، والمعالجات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه تتوفر مقومات لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا، كما أنه توجد صعوبات تحد من تطبيقها، وأهم ما توصي به الدراسة هو ضرورة اعتماد مقرر المحاسبة القضائية كبرنامج تعليمي يدرس بالجامعات الليبية لإعداد محاسبين مؤهلين ومدربين علمياً وعملياً في مجال المحاسبة القضائية لتلبية احتياجات الجهات القضائية في البيئة الليبية

Availability of the elements of applying forensic accounting to detect cases of financial fraud in Libya

Dr.Ashraf Salem abdulkafe

Douha Alghanai Talak Naser

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Sirte, Libya

Abstract

The study's problem is to know the availability of the elements of applying forensic accounting to detect cases of financial fraud in Libya, and thus the study aimed to find out the availability of Academic and practical qualifications, as well as the availability of skills and experience necessary for the application of forensic accounting. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed as a means of collecting primary data related to the subject of the study and then unloading and analyzing them using the SPSS statistical program and using appropriate statistical tests and treatments in order to reach valuable indications that support the subject of the study. The study concluded that there are elements for applying forensic accounting in Libya, and there are difficulties that limit its application. in the Libyan environment.

Keywords

forensic accounting
fraud
financial
ingredients

الدعاوى القضائية التي تختص بالمخالفات المالية، والاحتيال في القوائم المالية.

وهذا كان سبب في ظهور المحاسبة القضائية، والتي تهتم بإعداد محاسبين قضائيين مؤهلين على درجة كافية من التأهيل العلمي، والعملية، للعمل كخبراء، أو مستشارين لفض النزاعات القضائية، وذلك بما يمتلكون من معرفة متخصصة بمجال المحاسبة، ومهارتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية. (منوخ، 2017م)

الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

تعد المحاسبة القضائية في الوقت الراهن من أبرز الاتجاهات الحديثة في علم المحاسبة، وذلك بسبب كثرة الدعاوى القضائية الأمر الذي أدى إلى ازدياد شكوك المستثمرين، والمساهمين، والمقرضين حول وجود احتيالات، وتضليل في القوائم المالية. (منوخ، 2017م) وبذلك فقد احتاج الأمر إلى ضرورة وجود خبراء، أو مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبراتهم، ومهارة وعمق تحرياتهم، وإبداء رأيهم حول تلك

وهنا تبرز أهمية المحاسبة القضائية بأنها أحد المجالات المهمة، والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحديد المهارات المطلوبة، والأساسية للمحاسب القضائي، حيث تمثل إطار متكامل للمحاسبة والقانون، للعمل معاً على تقديم تحريات أكثر عمقاً وارتباطاً بالدعاوى القضائية، وتبني الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشاراً مالياً وقضائياً على مستوى عالي. (شعبان، 2016م)

لذلك فإن هذه الدراسة تسعى لمعرفة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في ليبيا.

2.1 مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في انتشار ظاهرة الفساد المالي، والتضليل، والاحتيال في القوائم المالية، الأمر الذي ترتب عليه كثرة الدعاوى القضائية ذات الطابع المالي، والتي تحتاج إلى خدمات المحاسبة القضائية لمساعدتها في البت في تلك القضايا. (منوخ، 2017م)

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الرئيسة بالتساؤل الآتي:

- ما مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في ليبيا؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية منها:

- ما مدى توفر المؤهلات العلمية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا؟
- ما مدى توفر المهارات والخبرات العالية لتطبيق مهنة المحاسبة القضائية في ليبيا؟
- ماهي أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا للكشف عن حالات الاحتيال المالي، ومن هذا الهدف يتفرع عدة أهداف فرعية منها:

- التعرف على مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين للكشف عن حالات الاحتيال المالي.
- التعرف على مدى توفر المهارات، والخبرات المتخصصة في مجال المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي.
- تحديد أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا.

4.1 فرضيات الدراسة:

- بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:
- تتوفر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا.
- تتوفر المهارات والخبرات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا.
- توجد صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا.

5.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية المحاسبة القضائية على الصعيدين الدولي والمحلي، بالأخص بعد الانخراطات المالية التي حصلت للعديد من الشركات، كما تبرز أهميتها في أنها تلي احتياجات كل من القضاء والمستثمرين والمقرضين وغيرهم، وتساعد على خفض معدل الجرائم المالية.

وتتبع أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:-

الأهمية العلمية: تتناول الدراسة موضوعاً من الموضوعات الحديثة نسبياً، والتي برزت أهميته من انهيار الشركات الكبرى، وزيادة الجرائم المالية، والفساد المالي في الشركات على المستوى المحلي والعالمي.

الأهمية العملية: تصميم استبيان للتعرف على مدى توفر مقومات المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا.

6.1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي من خلال عرض، وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة، والمنهج الاستنباطي الذي يعتمد على التفكير المنطقي في تحديد أبعاد المشكلة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لإثبات مدى صحة الفرضيات، والتحليل الوصفي من خلال البرامج الإحصائية SPSS لتحليل استمارة الاستبانة.

7.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ديوان المحاسبة في مدينتي طرابلس، وسرت.

الحدود الزمانية: بيانات الدراسة جمعت في العام 2022م

8.1 متغيرات الدراسة: تمثلت متغيرات الدراسة فيما يأتي:

- المتغير المستقل: مقومات تطبيق المحاسبة القضائية (المؤهلات العلمية، المهارات والخبرات العالية، المعوقات والصعوبات)
- المتغير التابع: الاحتيال المالي.

9.1 الدراسات السابقة

هناك مجموعه من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وتم عرضها للتعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من ناحية،

عن الدراسات السابقة أنه قد تم إجراء الدراسة على موظفين ديوان المحاسبة، كما أن تم تطبيق الدراسة في بيئة غير مستقرة، ويسودها حالة من الفوضى والفساد في القطاعات الحكومية، نتيجة ضعف الرقابة، واستغلال الوضع الراهن في ليبيا، ومن ثمّ قد أتت هذه الدراسة لبيان أهمية المحاسبة القضائية، وبيان مقوماتها للعمل بها كمادة، أو جهة رقابية يمكن من خلالها الحدّ من الفساد والاحتيال المالي.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 مفهوم المحاسبة القضائية:

يمكن تعريف المحاسبة القضائية "بأنها تطبيق لمبادئ المحاسبة والنظريات والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، ويشمل جميع فروع المحاسبة، أي أن المحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما: (الجيلي، 2012م).

- الخدمات القانونية: التي تعترف بدور المحاسب القضائي خبيراً أو مستشاراً.

- خدمات التحقيق: التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب القضائي في قاعة المحكمة.

أي أنها تساعد القضاء في الحكم العادل والرشيد أثناء فضّ النزاعات، والقضايا المالية محل التدقيق من خلال توفير المعلومات والتقارير التي تساعدهم في ذلك.

كما عرّفت بأنها مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات، والعمل داخل إطار قانوني، والذي يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية. (الكبيسي، 2011م)

ويرى الباحثان أن المحاسبة القضائية فرع من فروع المحاسبة، والتي تعتمد على المهارات المحاسبية في التحليل والتدقيق وكذلك المهارات القانونية في التحري لتوفير أدلة كافية لضبط الفساد المالي.

2.2 أهداف المحاسبة القضائية:

إن الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية قد تعد مطلوبة من كل الأفراد، والمعاهد، ومنظمات الأعمال لغرض جمع الأدلة المالية التي تستخدم في المحاكم لتسوية النزاعات، وبذلك فإن الهدف الأساسي من المحاسبة القضائية هو تقديم معلومات مالية أو محاسبية للأغراض القانونية. (السيسي، 2006م)

ويمكن تلخيص أهداف المحاسبة القضائية بما يأتي:

- توفير معلومات مالية ومحاسبية، وتوفير التحليل المحاسبي المعد وفقاً لاحتياجات القضاء، والمحاكم لغرض الدعاوى موضوع النزاع.

وبيان ما يمكن أن تضيفه الدراسة الحالية من ناحية أخرى، ويمكن طرحها على النحو الآتي:

هدفت دراسة (قمبر، 2014م) إلى معرفة أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي، وتحديد أهم المعوقات التي تمنع ذلك والتغلب عليه، وإن إدراك أعضاء هيئة التدريس لأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بأهمية المحاسبة الجنائية كان من أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة.

بينما دراسة (شعبان، 2016م) هدفت لمعرفة مدى توفر مقومات لتطبيق المحاسبة القضائية في غزة، وأيضاً معرفة أهم التقنيات والأساليب المستخدمة بهذا الشأن، ومن أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة هو وجود طلب على مهنة المحاسبة القضائية، كما أنه تتوفر مقومات لتطبيقها في غزة.

وكانت من أهداف دراسة (Aduwa, 2016) بيان دور المحاسبة القضائية في الكشف والتلاعب الذي يحدث داخل الشركات وفشل المراجعة الخارجية في الكشف عن تلك الممارسات، والجرائم المالية ومكافحتها، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن للمحاسبة القضائية أهمية في الحدّ من جرائم الاحتيال والغش المالي.

أما دراسة كلا من (منوخ، 2017م، عبدالقادر، 2018م، عبد الغني، 2018م، Sani et.al, 2019، Sani, Ibrahim, Sule, 2019) هدفت إلى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحدّ من الفساد المالي وتحديد الأساليب الاحتمالية المتسببة في حالات الاحتيال المالي.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة أن للمحاسبة القضائية دوراً فعالاً في الحدّ من الفساد المالي، وأن الاهتمام بتوفير خدمات العمل القانوني، وتطبيق المحاسبة القضائية يساعد على منع الغش والاحتيال المالي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع المحاسبة القضائية، فقد اتفقت الدراسات على أهمية المحاسبة القضائية في الكشف والحدّ من الفساد المالي، وأن تطبيقها يعد وسيلة فعّالة للحدّ من تلك الممارسات في ظل تزايد جرائم الاحتيال المالي.

كما أوصت الدراسات بضرورة زيادة الوعي بأهمية المحاسبة القضائية، وتضمينها كمادة أساسية تدرس في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، وذلك لتخريج محاسب قضائي له أساليبه وتقنياته الفنية الفعّالة للكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي، أما ما يميز هذه الدراسة

• المهارات والقدرات والمعرفة:
تتمثل في القدرة على تحديد عمليات الاحتيال المالي مع الحد الأدنى من المعلومات الأولية، كذلك مهارة تقييم الأعمال، القدرة على إجراء المقابلات حيث إنها تعتبر طريقة فعالة لجمع الأدلة أو المعلومات، وأيضاً القدرة على عرض النتائج، بالإضافة إلى مهارة التحقيق.
(شعبان، 2016م)

• الاستقلالية:

يجب على المحاسب القضائي ألا يكون متحيزاً عن أداء مهامه، ويكون ذلك بالحياد في الواقع والمظهر معاً، وأن يتمتع بالاستقلالية، وذلك من خلال وجود رأي مهني خاص به. (يوسف وآخرون، 2019م)

• المقومات البيئية:

- البيئة الاقتصادية: تتمثل في عناصر النظام الاقتصادي مثل: معدلات التضخم، معدلات البطالة والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أوضاع سياسية مستقرة، وأداء اقتصادي كفاء.

- القوانين والتشريعات: تتمثل في مجموعة القوانين الصادرة من الجهات المسؤولة، وهي التي تحدد العلاقة بين الأفراد والبيئة المحيطة بهم، وتكمن أهمية القوانين والتشريعات بأنها تنظم عمل مهنة المحاسبة القضائية.

وبذلك يظهر بوضوح ما يجب عمله لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا، حيث إنه يلزم ضرورة وجود تشريع يلزم الغير بتطبيق المحاسبة القضائية، وإدخال مادة المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم العالي، بالإضافة للتدريب العملي والعلمي للمحاسب. (الحياي، 2020م)

4.2 أساليب وأشكال الاحتيال المتسببة في حالات الغش والفساد المالي:

تتمثل أساليب الغش والاحتيال في عدة أشكال منها:

- سوء استخدام الشكل القانوني للعمليات من أجل اخفاء الجوهر الاقتصادي لها.
- سوء استغلال الموارد من خلال غش، وفساد الموظفين والمدبرين.
- تضليل القوائم المالية من خلال غش، وفساد المراجع الخارجي.
- المبالغة في تقييم عناصر الأصول والخصوم.
- استخدام أسلوب التمويل من خارج الميزانية لتضليل القوائم المالية. (أحمد، 2013م)

3. الإطار العملي للدراسة:

- التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة، إذ أن هدف المحاسب القضائي سيعتمد على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود الاحتيال أو تكميم بعض الأضرار الاقتصادية.

- التحري عن عمليات الاحتيال، واكتشافها، والذي يعدُّ من أهم اهداف المحاسبة القضائية، فضلاً عن اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية.

- حماية المال العام من الغش، والاحتيال، وسوء الاستخدام.

- إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة، والخبرة، والمهارة بالمحاسبة، والمراجعة، ومهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوى القضائية، ومساعدة القضاء في إقرار الحق، وتحقيق العدالة.

3.2 مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع الخاصة بموضوع الدراسة يمكن تصنيف المقومات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية كالآتي:

• المؤهلات العلمية:

كما ذكر سابقاً أن من يقوم بتطبيق مهنة المحاسبة القضائية هو المحاسب القضائي، ومن ثمَّ فإن أول مقومات تطبيق المحاسبة القضائية هو التعليم الأكاديمي، سواءً كان ذلك في التمويل، أو المحاسبة، أو القانون، أو غيرها من التخصصات الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى المعرفة بعلم الحاسوب، وتكنولوجيا المعلومات، و أن يكون على دراية تامة بالتطورات المستمرة في هذا المجال، للكشف عن الجرائم الالكترونية، ولأنَّ دور المحاسب يبدأ في التحليل للكشف عن الأسباب الرئيسة لحالات الاحتيال المالي، والفساد لذلك يجب أن يكون ملماً بالمعارف التي تساعد على تحقيق ذلك. (شعبان، 2016 م)

• التدريب:

إن أهم ما يميز المحاسب القضائي هو الخبرة، ويتمثل ذلك بالتطبيق الفعَّال للمحاسبة القضائية على أرض الواقع، ومن هنا تأتي أهمية التدريب في المساهمة في إعداد، وتأهيل، وتدريب جيل من الخبراء المحاسبين؛ لتمكينهم من تقديم التقارير المحاسبية إلى هيئات التحكيم المكلفة بالفصل في المنازعات القضائية، بما يتوافق مع متطلبات تقديم الأدلة والإثبات حسب المعايير الدولية في إعداد التقارير المحاسبية.

(يوسف وآخرون، 2019م)

1.3 المقدمة:

أنه تمكن المجيب من التروي والتفكير في الإجابة، ومراجعة المعلومات قبل كتابتها، والإجابة على الأسئلة.

واحتوت استمارة الاستبيان على رسالة إرفاق تضمنت عنوان البحث والهدف منه، ومع التأكيد على سرية المعلومات، وأهمية المشاركة في إنجاز هذا البحث، لتحقيق أهداف البحث، واختبار فرضية البحث.

جدول رقم (2-3)

استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة

المجموع	سرت	طرابلس	البيان
50	20	30	استمارات الاستبيان الموزعة
37	15	22	استمارات الاستبيان المستلمة

5.3 اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach):

باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تم تطبيق معامل الثبات لقياس معامل الاتساق الداخلي لمقياس العينة عن طريق معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، وقد أظهرت المعادلة قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد القياس المستخدم في هذا البحث هو (73.8 %) وهذا يعني أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا إحصائياً، وهذا يعني توفر الثبات الداخلي في وسيلة القياس، كما هو مبين في الجدول رقم (3-3)

جدول رقم (3-3)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

البيان	عدد العبارات	الثبات
قيمة معامل ألفا كرونباخ	24	0.75

6.3 أساليب المعالجة الإحصائية:

1. استخدم الباحثان نظام (SPSS.V20) لاستخراج النتائج الإحصائية لتحليل البيانات وهي:
2. التكرارات والنسب المئوية: لوصف عينة الدراسة.
3. معامل الثبات (الفا كرونباخ): لتحديد صدق وثبات المقياس.
4. استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي.
5. قياس الفرضيات باستخدام اختبار T Test.

7.3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات:**1.7.3 بيانات خاصة عن المشاركين:**

يهدف هذا الجانب إلى معالجة موضوع الدراسة من الناحية العملية، من خلال استخدام استمارة الاستبيان كأداة أساسية لتجميع البيانات، والتي تم تصميمها بالاعتماد على الإطار النظري، الذي تم عرضه فيما سبق، ويتم التوصل إلى النتائج تبعاً لذلك.

2.3 أداة جمع البيانات:

تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين، خصص الجزء الأول للمعلومات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة من حيث الجنس، العمر، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص، الشهادة المهنية، المسمى الوظيفي، بينما خصص الجزء الثاني لجمع البيانات المطلوبة، لاختبار الفرضيات الخاصة بمقومات تطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي.

صممت الأسئلة الموضوعية بحيث تتناسب مع مقياس ليكرت الخماسي، والذي تم استخدامه في دراسات مشابهة لموضوع الدراسة، والهدف من هذا المقياس تحديد اتجاه آراء الأفراد المراد قياسها، بالإضافة إلى أن هذا المقياس يحتاج تفكيراً من المشارك بشكل معمق قبل الإجابة على أي سؤال، لأن إجابته متدرجة بشكل دقيق.

قد صنفت درجة الموافقة بالنسبة للعوامل المختلفة من أوافق بشدة (خمس درجات) إلى لا أوافق بشدة (درجة واحدة)، لكي يتسنى للمشاركين إبداء ما يتناسب مع آراءهم على النحو الوارد بالجدول رقم (1-3).

جدول رقم (1-3)

نموذج لمستوى إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

3 مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع وعينة البحث من موظفي ديوان المحاسبة في مدينتي طرابلس وسرت، حيث قام الباحثان بتوزيع (50) استبانة على المستهدفين، وكان عدد الاستبانات المتحصل عليها 37 استبانة، أي بنسبة استجابة 74%.

4.3 توزيع وجمع الاستبيان:

لتحقيق أهداف البحث تم استخدام استمارة الاستبيان، كأداة لتجميع البيانات والمعلومات من عينة البحث، وتعتبر استمارة الاستبيان وسيلة مهمة للحصول على المعلومات من عدد كبير من الأفراد، كما

من أجل استكشاف بعض الحقائق المتعلقة بعينة البحث تم اختيار (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، التخصص، الشهادة العلمية، مجموعة من المتغيرات الشخصية الوظيفية، وقد تضمن كل من المسمى الوظيفي)

جدول رقم (3-4)

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة البحث

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	29	78.4%
	أنثى	8	21.6%
الإجمالي			
عمر المشارك	أقل من 30 سنة	20	54.1%
	من 30 - 40 سنة	17	45.9%
	من 41 - 50 سنة	—	-
الإجمالي			
المستوى التعليمي	دبلوم عالي	2	5.4%
	بكالوريوس	22	59.5%
	ماجستير	13	35.1%
	دكتوراه	-	-
الإجمالي			
عدد سنوات الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	12	32.4%
	من 5 - 10 سنوات	25	67.6%
	أكثر من 10 سنوات	-	-
الإجمالي			
التخصص العلمي	محاسبة	33	89.2%
	إدارة أعمال	3	8.1%
	اقتصاد	1	2.7%
	تمويل ومصارف	-	-
الإجمالي			
الشهادة المهنية	A CPA المجمع العربي للمحاسبين القانونيين	3	8.1%
	لا يوجد	34	91.9%
الإجمالي			

- إن أعلى فئة مشاركة هي (أقل من 30 سنة) بنسبة 54.1%، ثم الفئة (30_40 سنة) بنسبة 45.9%.
- إن أعلى نسبة هي فئة البكالوريوس بنسبة 59.5%، ثم فئة ماجستير بنسبة 35.1%، وأخيراً فئة دبلوم عالي بنسبة 5.4%. وتشير هذه المعلومات أن معظم أفراد العينة من الفئة الجامعية المؤهلة، مما يعطي الدراسة قوة ومصداقية أكثر.
- إن أعلى نسبة هي فئة من 5_10 سنوات، تليه فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 32.4% وبصفة عامه نلاحظ أن هناك ارتفاع في سنوات الخبرة لمفردات عينة الدراسة، وهذا يزيد من قوة النتائج التي سنحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.
- إن تخصص المحاسبة أعلى نسبة من مجموع أفراد عينة الدراسة حيث بلغت 89.2%، يليه تخصص إدارة الأعمال بنسبة 8.1%، ثم الاقتصاد بنسبة 2.7%.
- إن أعلى نسبة من مجموع أفراد العينة هي للأفراد الذين ليس لهم شهادة مهنية حيث بلغت نسبتهم 91.9%، ثم يليه المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (A CPA) بنسبة 8.1%.
- إن أعلى نسبة من مجموع أفراد العينة كانت من موظفي ديوان المحاسبة (ديوان المحاسبة طرابلس ديوان المحاسبة

$$0.80 = \frac{1 - 5}{5}$$

سرت) حيث كانت النسبة 100% من إجمالي عينة الدراسة.

2.7.3 تحليل البيانات

أولاً: تحليل مستوى متغيرات مقومات المحاسبة القضائية:

للتعرف على مستوى متغيرات المحاسبة القضائية، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات عينة البحث، ليكون مؤشرًا على ذلك، وتم تحديد خمس مستويات لدرجة الممارسة المبينة في الجدول رقم (3-5)، بناءً على المعادلة الآتية:

$$\text{طول الفترة} = \frac{\text{الدرجة الأعلى في المقياس} - \text{الدرجة الأدنى في المقياس}}{\text{عدد المستويات}}$$

ثانياً: التحليل الوصفي لنتائج المتغير المستقل بحسب محاور الاستبانة:

1. المؤهلات العلمية للمحاسبة القضائية

جدول رقم (3-6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات المؤهلات العلمية للمحاسبة القضائية

الوزن النسبي	الاتجاه السائد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الأول: المؤهلات العلمية والعملية للمحاسبة القضائية
85	مرتفعة جدًا	0.72286	4.24	يتوفر التأهيل العلمي المحاسبي للمحاسب والخاص بفهم العمليات المالية وأساليب الاحتيال المالي فيها.
85	مرتفعة جدًا	0.76915	4.27	تتوفر الخبرة المناسبة للمحاسب بالتشريعات المحاسبية المختلفة ذات العلاقة.
77	مرتفعة	1.06754	3.83	تتوفر المعرفة والدراسة للمحاسب بالبرامج المحاسبية والتطبيقات فيها.
84	مرتفعة جدًا	0.90792	4.18	الاستمرار بالحصول على الشهادات المهنية المختلفة ذات العلاقة.
81	مرتفعة جدًا	0.84807	4.05	الإلمام الكافي بنظم الرقابة الداخلية.
80	مرتفعة جدًا	0.88192	4.00	الإلمام بالمعارف القضائية القانونية اللازمة للسير في إجراءات التقاضي وحل القضايا المالية في المحاكم.
82	مرتفعة جدًا	1.01046	4.08	الإلمام بالتطورات التي تحدث في علم المحاسبة والتدقيق وخاصة ما يتعلق فيها بالمعايير المحاسبية والتدقيقية السارية.
81	مرتفعة جدًا	1.17724	4.05	الإلمام الشامل بإجراءات التدقيق.
82	مرتفعة جدًا	0.49708	4.09	الإجمالي

(3.83-4.27) وهي مرتفعة جدًا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.27) في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.83).

2. مهارات وخبرات المحاسبة القضائية

يتضح من الجدول (3-6) بشكل عام أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على إيجابية المحور الأول، وبمتوسط حسابي قدره (4.09) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وانحراف معياري قدره (0.49708) وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 82% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين

جدول رقم (3-7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات المهارات وخبرات المحاسبة القضائية

الوزن النسبي	الاتجاه السائد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثاني: المهارات وخبرات المحاسبة القضائية
85	مرتفعة جدًا	0.72286	4.24	امتلاك أساليب فعالة متعلقة بعملية التحقيق والتحرري المالي.
71	مرتفعة	1.01638	3.54	القدرة على التحليل الاستنتاجي من خلال طرح أسئلة مبنية.
74	مرتفعة	0.93240	3.72	استخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة لتعزيز إمكانية الوصول إلى النتائج وربطها بالمسببات.
79	مرتفعة	1.02594	3.94	امتلاك مهارات فحص واكتشاف الأدلة الإلكترونية في فض النزاعات القضائية في بيئة الأعمال الإلكترونية.
80	مرتفعة جدًا	1.09256	4.02	امتلاك مهارات التقصي واستقصاء الأدلة المحاسبية في النزاعات المالية.
77	مرتفعة	0.91779	3.86	امتلاك مهارات الاتصال الشفوية والكتابية والتي تمكنه من الدفاع عن الأدلة الثبوتية في الدعاوى القضائية.
79	مرتفعة	0.88021	3.94	الإلمام بأشكال الغش والتلاعب والكشف عن ممارسات الاحتيال المالي يقلل ويحد من تلك الممارسات.
77	مرتفعة	0.68773	3.83	توفر الخبرة في النظم المحاسبية والبرمجيات المحاسبية.

يتضح من الجدول (3-7) بشكل عام أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على إيجابية المحور الأول، وبمتوسط حسابي قدره (3.88) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.47886) وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 78% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.54-4.24) وهي مرتفعة جدًا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. وبتوضيح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.24) في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.54).

3. معوقات تطبيق المحاسبة القضائية

جدول رقم (3-8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات معوقات تطبيق المحاسبة القضائية

الوزن النسبي	الاتجاه السائد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثالث: معوقات تطبيق المحاسبة القضائية
78	مرتفعة	1.03758	3.91	غياب التشريعات القانونية المنظمة لعمل المحاسبة القضائية وإجراءاتها.
82	مرتفعة جدًا	0.93642	4.10	لا تتوفر الخبرات في مجال المحاسبة القضائية لدى الجهات الحكومية.
83	مرتفعة جدًا	0.82199	4.13	عدم وجود الدعم الكافي من قبل السلطات القضائية والجهات النقابية لمهنة المحاسبة القضائية.
78	مرتفعة	0.65760	3.89	عدم وجود مؤهلات ومهارات متخصصة لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا.
93	مرتفعة جدًا	0.85160	4.67	قلة الموارد البشرية المؤهلة التي يمكنها من تدريس المحاسبة القضائية.
36	منخفضة	0.96718	1.81	المحاسبة القضائية غير ذات أهمية ليم تطبيقها في ليبيا.
70	مرتفعة	0.98943	3.51	عدم وجود تشريع أو نص قانوني يلزم باستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات الاحتيال المالي.
79	مرتفعة	1.04047	3.97	عدم وجود بيئة اقتصادية داعمة
75	مرتفعة	0.36856	3.75	الإجمالي

يتضح من الجدول (3-8) بشكل عام أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على إيجابية المحور الأول، وبمتوسط حسابي قدره (3.75) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.36856) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 75% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.97-4.67) وهي مرتفعة جدًا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور.

يتضح من الجدول (3-8) بشكل عام أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على إيجابية المحور الأول، وبمتوسط حسابي قدره (3.75) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.36856) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 75% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.97-4.67) وهي مرتفعة جدًا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور.

(T) الجدولية = 1.688 مستوى المعنوية = (0.05)

من خلال الجدول رقم (3-9) يتبين الآتي:

بناءً على أجوبة المشاركين في الدراسة والمتعلقة بالفرضية التي تنصُّ بأنه: "تتوافر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في ليبيا" يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي 13.353 وهي أكبر من قيمة T الجدولية وتساوي 1.688، وأن المتوسط الحسابي أكبر من 3 وان قيمة P تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية التي تساوي 0.05 ومن ثمَّ فإنها ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة؛ حيث إنه تتوفر المؤهلات العلمية، والعملية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا.

ثانيًا: اختبار الفرضية الثانية (تتوافر المهارات والخبرات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا)

واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (4.24) في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة الثامنة بمتوسط حسابي قدره (3.54).

3.7.3 اختبار الفرضيات:

أولاً: اختبار الفرضية الأولى (تتوافر المؤهلات العلمية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في ليبيا) جدول رقم (3-9)

نتائج اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بتوافر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	P Value
تتوافر المؤهلات العلمية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في ليبيا .	4.0912	.497080	36	13.353	0.000

جدول رقم (3-10)

نتائج اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بتوافر المهارات والخبرات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	P Value
تتوافر المهارات والخبرات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في ليبيا.	3.8919	.47886	36	11.329	0.000

مستوى المعنوية = (0.05)

(T) الجدولية = 1.688

0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية التي تساوي 0.05 ومن ثمَّ فإنها ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة؛ حيث إنه تتوفر المهارات والخبرات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا.

ثالثًا: اختبار الفرضية الثالثة (يوجد صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في ليبيا)

من خلال الجدول رقم (3-10) يتبين الآتي:

بناءً على أجوبة المشاركين في الدراسة والمتعلقة بالفرضية التي تنصُّ بأنه: "تتوافر المهارات والخبرات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في ليبيا" يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي 11.329 وهي أكبر من قيمة T الجدولية وتساوي 1.688، وأن المتوسط الحسابي أكبر من 3 وأن قيمة P تساوي

جدول رقم (3-11)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة المتعلقة ب وجود صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية

P Value	T المحسوبة	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثالثة
0.000	3.7534	.36856	36	12.434	يوجد صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في ليبيا

مستوى المعنوية = (0.05)

الجدولية = 1.688

النتائج بأن المهارات والخبرات التي يجب أن يتمتع بها المحاسب هي من أهم المقومات لتطبيق المحاسبة القضائية، حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كلا من (شعبان، 2016م، الحياي، 2020م) حيث يكون مدعماً بالأدلة القانونية الكافية، والتي تعزز قراره كما يتمتع بمهارات تقصي الأدلة المحاسبية في النزاعات المالية.

- وبالرغم من توفر مقومات لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا إلا أنه يوجد صعوبات تعرقل تطبيقها وتشمل في عزوف بعض الجامعات في اعتمادها كمادة في مناهجها يؤثر سلباً على تفعيل مهنة المحاسبة القضائية، وعدم وجود قناعة لدى السلطة القضائية بأهمية مهنة المحاسبة القضائية، وكذلك عدم وجود قانون ينظم هذه المهنة، كما لا توجد خطط واضحة لكيفية دمج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي.

التوصيات: 2.4

- ضرورة اعتماد مقرر المحاسبة القضائية كبرنامج دراسي يدرس في الجامعات الليبية وإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال مما يساعد في إعداد خطط واضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي.
- إعداد كوادر مؤهلة علمياً ومدربة عملياً في مجال المحاسبة القضائية لتلبية احتياجات الجهات القضائية في البيئة الليبية.
- توفير بيئة تشريعية ملائمة بليبيا تساهم في تبني مهنة المحاسبة القضائية.

من خلال الجدول رقم جدول رقم (3-11) يتبين الآتي:

بناءً على أجوبة المشاركين في الدراسة والمتعلقة بالفرضية التي تنصُ بأنه: "توجد صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في ليبيا" يتبين أن قيمة **T المحسوبة** تساوي 12.434 وهي أكبر من قيمة **T الجدولية** وتساوي 1.688، وان **المتوسط الحسابي** أكبر من 3 وان قيمة **P** تساوي 0.000 وهي أقل من **مستوى المعنوية** التي تساوي 0.05 ومن ثم فإنها ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة حيث إنه توجد صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا.

النتائج والتوصيات 4.

1.4 النتائج

- بناءً على الجانب النظري للدراسة، والجانب الميداني يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:
- أظهرت نتائج الدراسة بأنه تتوفر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية، وذلك للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا، حيث تشير النتائج إن معظم أفراد عينة الدراسة قد حرصوا على أهمية توفير المؤهلات العلمية والعملية لتطبيق المحاسبة القضائية، وهذا يتفق مع دراسة كل من (أنعام، 2016م، الحاسي، 2018م، الحياي، 2020م)، في أن من الضرورة ادخال مادة المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم العالي بالجامعات الليبية، وذلك لإعداد محاسبين مؤهلين علمياً وعملياً والذي يعدُّ الركن الأساسي لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا.
 - وأيضاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه تتوفر المهارات والخبرات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا، حيث تشير

الجليلي، مقداد أحمد، 2012، " المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق " مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 34، العدد 107.

السيسي، نجوى أحمد، 2006م " دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 1، العدد 1.

الكيسي، عبد الستار، " المحاسبة القضائية ضرورة للمساهمة في حل المنازعات بصورة عادلة، ندوة علمية حول " المحاسبة القضائية في دولة قطر "، جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، قطر.

قمر، جميلة سعيد، 2014م، " قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية "، المجلة الجامعية، المجلد الأول، العدد 16.

يوسف، جمال علي؛ عبد التواب، محمد عزت؛ محمد، سارة محمد، 2019م، " مقومات ومعوقات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد 3، العدد 33.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Aduwo , O.O , 2016 " The Role of Forensic Accounting in Combating the Menace of Corporate Failure" , International Journal of Economics , Commerce and Management , no1.
- _sani , A. & Ibrahim , s. s. & Sule , s , 2019 , " The Effect of Forensic Accounting Investigation in Detecting Financial Fraud " Study in Nigeria , International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences , vol 9 , no 2.
- Sule, S., Ibrahim, S. S., & Sani, A. A. (2019). The Effect of Forensic Accounting Investigation in Detecting Financial Fraud: A Study in Nigeria. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 9(2), 545–553.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع العربية

الحاسي، جمعة خليفة، 2018م " مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة الجنائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

الحيالي، مصطفى عبد السلام، 2020م " مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية "، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

شعبان، أنعام عثمان، 2016م " مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

عبد الغني، شارف؛ فاتح، شاهد، 2018م " المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والاحتيال المالي "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الوادي.

عبد القادر، آدم محمد، 2018م " دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي "، رسالة ماجستير، كلية التجارة للدراسات العليا، جامعة النيلين.

منوخ، أسامة زيد، 2017، " دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي "، رسالة ماجستير، كلية التجارة للدراسات العليا، جامعة النيلين.

ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية :

أحمد، عاطف محمد، 2013م " دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري "، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الأول، العدد الثاني.